AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/975
S/1997/707
11 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البندان ٣٣ و ٣٥ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة
الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه البيان الختامي الذي صدر لدى اختتام مؤتمر قمة استضافته مصر في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ بين صاحب الجلالة الملك حسين، عاهل الأردن وسيادة الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٣ و ٣٥، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سليمان عواد
القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

[الأصل: بالعربية]

بيان عن المباحثات التي دارت بين جلالة الملك حسين بن طلال والسيد الرئيس محمد حسني مبارك والسيد الرئيس ياسر عرفات بالقاهرة في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧

تلبية لدعوة كريمة من السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، اجتمع جلالة الملك الحسين بن طلال عاهل المملكة الأردنية الهاشمية وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية والرئيس ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية في القاهرة يوم الأحد الخامس من جمادى الأولى عام ١٤١٨ هجرية الموافق ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ ميلادية، وذلك لبحث الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، والتحديات التي تواجهها عملية السلام الشامل والعادل.

واتفق الرؤساء المجتمعون على أن الوضع القائم حاليا بالمنطقة يشكل خطورة بالغة لجميع شعوبها وتهديدا حقيقيا لمصالحها الحيوية في الحاضر والمستقبل، مما يتطلب تضافر جهود سائر القوى المؤمنة بالسلام لإفشال مخططات القوى المعادية للسلام، والإعداد بصفة عاجلة لاستئناف المفاوضات على جميع المسارات طبقا للمرجعية التي حظيت بإجماع دولي شامل، ونالت موافقة الأطراف المعنية دون استثناء، وكانت الأساس الذي بنيت عليه الخطوات التي تحققت حتى الآن بمباركة من شعوب المنطقة، وتتلخص هذه المرجعية في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، وتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ودعا الزعماء المجتمعون المجتمع الدولي عامة والقوى التي تقوم بدور أساسي في رعاية عملية السلام بصفة خاصة إلى تكثيف جهودها ومضاعفة اهتمامها بالتصدي للمخاطر التي تتعرض لها عملية السلام، وبحث الوسائل المتاحة لتنشيط دورها وتعزيز إسهامها في معاونة الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع لتجاوز العقبات القائمة والخروج من المأزق الراهن، الذي يشكل أضرارا بالغة لجميع القوى الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، رحب الزعماء المجتمعون بالمهمة التي تقوم بها وزيرة خارجية الولايات المتحدة للمنطقة في الأيام القليلة المقبلة، وأعربوا عن تمنياتهم بنجاحها في مهمتها.

ويكرر الرؤساء الثلاثة أهمية العمل على إحياء الأمل لدى جميع شعوب المنطقة في تحقيق السلام وتعميق التزامها به كهدف استراتيجي ثابت لا رجعة فيه ولا مساومة عليه، إيمانا بأن السلام هو الخيار الطبيعي والأخلاقي الذي دعت إليه جميع الأديان السماوية وتبلور حوله إجماع شعبي شامل، وهو الطريق المؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء، وهو ما أكده قادة الأقطار العربية بالإجماع في مؤتمر القمة

الذي عقد بالقاهرة في ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٦، ولذلك فإن من مصلحة جميع الشعوب أن تتصدى بحسم للدعاوى التي تشكك في جدوى السلام، وتضع العقبات كل يوم في طريقه، وتروج للتوجهات الانتقامية العدائية، سعيا من أصحابها للانقضاض على المكاسب والإنجازات التي تحققت بالفعل على طريق السلام العادل والشامل، والنكوص عن الالتزامات والتعهدات التي قطعها الأطراف على أنفسهم في من إطار التبادل والمصلحة المشتركة.

ويرى الرؤساء المجتمعون أن إنقاذ عملية السلام من المخاطر التي تتعرض لها يتطلب من الأطراف المعنية مباشرة اتخاذ خطوات ملموسة محددة في مقدمتها:

أولا، تأكيد التزام جميع الأطراف بالعمل دون توقف على تحقيق السلام الشامل والعادل على مختلف المسارات في أقرب وقت ممكن طبقا للمرجعية المتفق عليها، وتجنب وضع أي شروط جديدة، أو اتخاذ مواقف مناوئة للسلام ومتعارضة مع منهجه.

ثانيا، الكف عن اللجوء إلى القوة والعنف، لأن هذا الأسلوب يشكل تناقضا أساسيا مع روح السلام، وفي هذا السياق، أدان القادة المجتمعون أعمال الإرهاب والعنف التي تستهدف أرواح المدنيين الأبرياء، بغض النظر عن دوافعها وأيا كان مصدرها، ورأوا فيها محاولة من فئة قليلة في الجانبين العربي والإسرائيلي لتعطيل عملية السلام ولحرمان شعوب المنطقة من حقها الطبيعي في العيش في عالم ينبذ العنف وينعم بالسلام والطمأنينة.

ثالثا، التنفيذ الدقيق وبحسن نية لجميع الاتفاقيات التي وقعت بين الأطراف منذ بدء عملية السلام، ووفاء كل طرف بالتزاماته وتعهداته، وتجنب التهديد بخرقها، لما في هذا من إخلال باستقرار المعاملات الدولية وتشكيك في مصداقية الاتفاقيات التي تم إقرارها والتصديق عليها، وهو ما يؤدي إلى اهتزاز ثقة شعوب المنطقة في الاتفاقيات التي يتم توقيعها في المستقبل، وفي هذا المجال، أكد القادة الثلاثة ضرورة وفاء الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ مراحل إعادة الانتشار الأوسع، والتي استحقت مرحلتها الثانية اليوم الموافق ٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٧.

رابعا، تأكيد التزام الأطراف بعدم اللجوء إلى إجراءات أو تصرفات أحادية تتناقض مع التزاماتها وتعهداتها، أو تتعارض مع روح السلام، أو تؤدي إلى التأثير سلبيا على قضايا تم الاتفاق على تسويتها بالتفاوض، وينطبق هذا بصفة خاصة على استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني، ومحاولة تقرير الوضع القانوني والفعلي لمدينة القدس خارج إطار مفاوضات الوضع النهائي، وحث القادة الثلاثة على تنفيذ الاتفاق المرحلي الموقع في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ بكافة بنوده واستئناف المفاوضات حول الوضع النهائي بأسرع وقت ممكن، كذلك يتعين على إسرائيل الامتناع عن القيام بأية أعمال أو تنفيذ مشروعات يمكن أن يترتب عليها تغيير

وضع أي جزء من الأراضي السورية الواقعة وراء الخطوط التي كانت قائمة حتى الرابع من حزيران/ يونيه عام ١٩٦٧.

خامسا، التزام الأطراف باتخاذ المواقف والسياسات الكفيلة بالتمهيد لاستئناف مفاوضات جادة ومكثفة على المسار الفلسطيني والمسارين السوري واللبناني، وتهيئة المناخ الذي يؤدي إلى إنجاح هذه المفاوضات وتوصل أطرافها إلى اتفاق حول القضايا المطروحة فيها.

وفي ختام مباحثاتهم، اتفق القادة المجتمعون على البقاء على اتصال مستمر فيما بينهم ومع الأطراف المعنية للخروج بعملية السلام من الأزمة التي تمر بها، لما فيه خير شعوب المنطقة كافة.

- - - - -